اذ لا قائل بتساوي الفعلين يعني ان الاختلاف بينهم انما
هو في الاولوية ولا قائل بتساوي الفعلين في العمل فالشاعر
الفصيح اذا اعمل الاول علم ان الاولى اعمال الاول لانه
اختار احد المتساويين اذ لا قائل بتساوي الفعلين هذا
ما قرره الشارح وقرر غيره بان امرئ القيس شاعر فصيح
وقد اعمل الفعل الاول مع لزوم شيء غير مختار بالاتفاق وهو
حذف المفعول من الثاني كما مر ففيه دليل على ان الاعمال
الاول اولى اذ العاقل لا يختار احد الامرين مع لزوم محذور
في احدهما دون الآخر الا لزيادة في ذلك الذي اختاره في
حسن على الآخر   المنافي لكل منهما اما منافاته لعدم السعي
فظ لانه نقيضه واما منافاته لانتفاء الكفاية لان طلب القليل
ملزوم للكفاية والكفاية لازم له ونقيض اللازم مناف
للملزوم والا لجاز اجتماعه معه فيجتمع النقيضان مع الملزوم
اللازم ونقيضه   وانما لم يفصله عن الفاعل اراد انه
بصدد تفصيل المرفوعات فقال ومنه الفاعل الا انه اكتفى بذكره
هنا عن ذكره في بقية الاقسام كما في المنصوبات ولم يفصل مفعول
ما لم يسم فاعله لشدة اتصاله بالفاعل لنيابته منابه حتى كانه
منه ولم يكتف بذكره هنا عن ذكره في المبتدأ لئلا يتوهم انها
في قسم الفاعل ايضا كمفعول ما لم يسم فاعله فعلم ان دأبه في هذا
الكتاب الفصل بين الاقسام بكلمة منه الا انه اكتفى بذكره
في احدها عن ذكره في بقية الاقسام ولهذا فصله في المنصوبات

واكتفى

٢٢

واكتفى ايضا واما المجرورات فلما لم يكن لها اقسام لم يفصله فلا
يرد ما قيل ان دأب المص في هذا الكتاب عدم الفصل بين
اقسام المرفوع والمنصوب بكلمة منه فقوله ومنها المبتدأ
والخبر خلاف عادته فهو الذي يستدعي نكتة دون ما ترك فيه
الفصل   وانما اضيف الى المفعول يعني ان الاصل
ان يضاف الفاعل الى الفعل لانه يفعله الا انه اضيف الى
المفعول لاجل الملابسة كما ذكره   اي الماضي المجهول وقوله
اي المضارع المجهول يعني انه اراد بقوله فعل وبقوله يفعل مطلق
الماضي المجهول ومطلق المضارع المجهول على طريق ذكر الخاص
وارادة العام لا المجهول المجرد بهما بخصوصهما بقرينة قوله صيغة
الفعل حيث اطلق الفعل وقال الرضي اراد الى فعل ويفعل
ونظائرهما الا انه اقتصر على الثلاثي لانه اصل الرباعي وذي الزيادة
وقيل هذا من باب ذكر العلم وارادة الصفة المشتهرة كقولك لكل فرعون
موسى وهذا مبني على ان فعل ويفعل علمان للماضي المجهول والمضارع
المجهول مطلقا او كالعلمين لهما فان ثبت فلا كلام فيه والا
فمشكل جدا   لانه مسند الى المفعول الاول باسناد تام كذا
في الحواشي الهندية اشار بذلك الى دفع اعتراض الرضي
على دليل القوم وهو ان كون الشيء مسندا الى شيء ومسندا اليه الى
شيء آخر لا يضر كما في قولنا اعجبني ضرب زيد عمرا فاعجب مسند
الى ضرب وضرب مسند الى زيد ولو كان لفظ مسند الى شيء اسند
ذلك الشيء الى اللفظ بعينه لم يجز وهذا كما يكون الشيء مضافا

Copyright © King Saud University